فلا ينقض البيع خلافا لليمن في العتق لان الصدقة لا تجب
على احراجها كانت على رجل بعينه او على المساكين واما العتق
فيحكم عليه به ويجب له الصدقة بالثمن الذي يتفق ونحوه
لابن يونس وفي كلام البرزلي انه يستحب له الوفاء بذلك
واما ابن رشد وابو الحسن وذكرا ان الوفاء بذلك واجب لان
التزام افاده الخرشي قال العدوي وقوله يستحب له الوفاء
بذلك اي بالثمن وهذا عين ما قبله وقوله ان الوفاء بذلك
واجب اي بالثمن المتفق به لانه خرج من اليد
وعتق بالاشتراء الفاسد لشمول حقيقة الشراء له
ولتشوف الشارع للحرية وهو قول غير المجبر عليه لرقيق في
ملك غيره ان اشتريتك فانت حر ثم اشتراه شراء فاسدا
لعدم شرط او وجود مانع قال الخرشي يعني ان من قال
ان اشتريت العبد الفلاني فهو حر فاشتراه شراء فاسدا
فانه يعتق عليه وكذلك الحكم اذا اشترى بعضه شراء
فاسدا وكذلك الحكم في البيع الفاسد فيما اذا قال السيد
لعبده ان بعتك فانت حر فباعه بيعا فاسدا وبيع بعضه
بيعا فاسدا فالبيع كله ولو جمعا بيع فساده واستشكل العتق
بان البيع الفاسد لما لم ينقل الملك فلم يحصل المعلق عليه العتق
الآن يقال ان الشارع متشوف للحرية وفي الجواب بان هذا
مبني على الشاذ بانتقال الملك في الفاسد نظرا لانه لا يطرد
فيما اذا كان الفساد مجمعا عليه فانه لم يقل احد بانتقال
الملك فيه ويلزم المشتري القيمة لانه بيع فاسد فات
بعتقه فلو كان المشتري معسرا بيع من اليد بالاقل من
الثمن او القيمة ويتبع بما في القيمة وقال سند وعليه
قيمته يوم قبضه وطاهره ولو كان فساده كون ثمنه خمرا

او

او خنزيرا ووقع البيع على عينه وهو ظاهر المدونة
ايضا وقال البساطي قوله بالاشتراء الفاسد اخ كذا
في المدونة فقال ابن رشد وعلى القول بان البيع الفاسد لا
ينقل الملك لا حنث عليه نقله ابو عروبة وانظر مع ما في
عب وانظر ما يأتي للمصنف عند قوله وعتق بنفس الملك
الا بوان اذ فانه يقتضي تقييد الاشتراء الفاسد بغير
المجمع عليه ويفيده كلام ابن رشد المتقدم والله اعلم وتبعه
في العتق فقال كان المشتري الرقيق نفسه شراء
فاسدا فيعتق ولا يفسخ الشراء لتشوف الشارع للحرية
ثم ان كان ما اشتراه به مما يملك فان يكون السيد حرا كان
كالابق والشارد او غيره ولا شيء على العبد وكانه
انتزعه منه ثم اعتقه وان كان مما لا يملك كالخمر والخنزير
والميتة والدم فان كان معينا فلا شيء عليه ولا تراق الخمر
على السيد وان كان موصوفا في الذمة فعليه قيمة رقبته
افاده سند قال في العتق الثاني من المدونة واذا اشترى
العبد نفسه من سيده شراء فاسدا فقد عتقه ولا يرد
ولا يتبعه السيد بغيمته ولا غيرها بخلاف شراء غيره اياه
الا ان يبيعه نفسه بحر او خنزير فيكون عليه قيمة رقبته
وقال غيره هو حر ولا شيء عليه ابن يونس ويكون للسيد ما باعه
به من خمر او غيره وكانه انتزعه منه وتولها عليه وعليه
قيمة رقبته هذا ان اشتراه بحر مضمون انظر الحط افاده
البناني وعتق الاقرب كقصر اليمين عليك في الذكور البيض
والعبيد على السود في قول غير المجبر عليه من ابي الرقيق
الذي املكه حرا او الرقيق الذي هو مملوك لي حرا او
عبيديه احرارا وما لكي احرار فاعل عتق الشقص

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)